

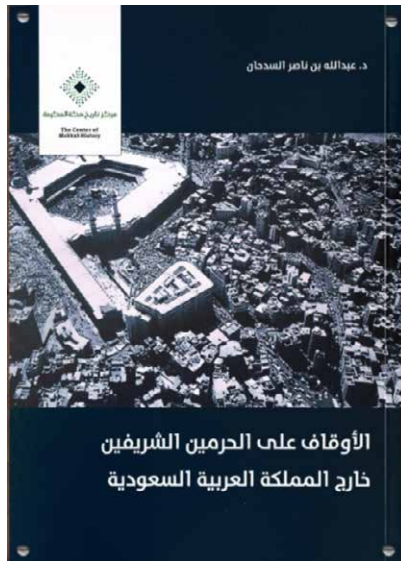
عرض كتاب



الأوقافُ على الحرمين الشريفين خارج المملكة العربية السعودية

تأليف: د. عبد الله بن ناصر السدحان

عرض: د. عيسى صوفان القدومي



يطيب لنا أن نضع بين أيديكم هذا الكتاب الذي ألفه الدكتور/ عبد الله بن ناصر السدحان⁽¹⁾، ونشره (مركز مكة المكرمة) بصفته الإصدار رقم (10)، بالتعاون مع (دائرة الملك عبد العزيز) في طبعته الأولى سنة 1435هـ/ 2014م، ويقع في (140 صفحة) من القطع المتوسط (17*24 سم).

(1) الوكيل السابق في «وزارة الشؤون الاجتماعية للتنمية الاجتماعية» التي دُجّت لاحقاً لتصبح «وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية»، والمُشرف على مركز تمييز للاستشارات، وعلى أدلة الإرشاد الأسري، المهتم بالشأن الاجتماعي والخيري والأوقاف.

وتبرز أهمية الكتاب في أنه يسلط الضوء على الأوقاف الخارجية على الحرمين الشريفين (المسجد الحرام في مكة المكرمة والمسجد النبوي في المدينة المنورة)، اللذين اختصهما الله بخصائص لا تكون لغيرهما، برفعة شأنهما ونزول الوحي الإلهي في رحابهما، وفرض الحج إلى البقاع الطاهرة فيهما لمن استطاع إليه سبيلاً، ووعد الله بالأجر العظيم لمن شدد الرحال إليهما، وما اختصهما به من الأحداث التاريخية الحاسمة والشخصيات الخالدة على مر الزمان.

ويبرز المؤلف - حفظه الله - كيف شهد التاريخ الإسلامي على مرّ عصوره المتعاقبة وقف عددٍ من الممتلكات وإرسال دخلها المادي إلى هاتين المدينتين المقدستين لعمارتهما وصيانتهم ونظافتهما، والصدقة على الفقراء القاطنين بهما، وذلك مساعدة للمحتاجين من زوّارهما، وخدمة وإكراماً لضيوفهما؛ رغبة في الأجر والثواب، وإكراماً وإعزازاً لشأنهما، وتعبيراً عن محبتهم، وبذل الأموال الطائلة لأجلهم، ونتيجة لذلك سجلت المصادر التاريخية وجود أوقاف كثيرة للحرمين الشريفين في مختلف الدول الإسلامية، لكنها على مر الزمان ونتيجة لعدة أسباب اندثرت وتلاشت منفعتها.

وقد عرض مؤلف الكتاب في الفصل الأول مقدمات أساسية عن الوقف وأهدافه ووظيفته في الإسلام والحضارات السابقة، ثم تطرق إلى واقع الأوقاف الإسلامية خارج المملكة العربية السعودية، وأكد على كثرتها وشمولها لمعظم الدول الإسلامية وتنوعها ما بين مزارع ومنازل وفنادق ومخابز ودكاكين وطواحين وغير ذلك، كما سلط الضوء على أسباب اندثار كثير من تلك الأوقاف، وذلك كنتيجة طبيعية لضياع الوثائق الخاصة بها، أو فساد بعض نظار الأوقاف، أو بسبب ما اعترأها من التأجير طويل الأجل المسمى «التحكير»!

وأوضح المؤلف أن الحديث عن الوقف يأتي - بمعناه الواسع - ضمن سياق تصاعد موجة ما يسمى بالقطاع الثالث في المجتمع المدني؛ وكيف أنه أصبح يزاحم - باقتدار - القطاعين العام والخاص. كما أكد على أن نظام الوقف مصدر مهم لحيوية المجتمع وفاعليته، وأنه تجسيد حي لقيم التكافل الاجتماعي وترسيخ لمفهوم الصدقة الجارية التي يحث الإسلام عليها.

ثم بيّن المؤلف - حفظه الله - أسباب انحسار الوقف في وقتنا المعاصر، وعزا ذلك إلى ما يمرّ به الوقف من متغيرات في الجوانب السياسية والاقتصادية، إلى جانب ضعف الثقافة الشرعية وغيرها.

وجاء الفصل الثاني ليسلط الضوء على واقع الأوقاف على الحرمين الشريفين خارج المملكة العربية السعودية، حيث كان المسلمون في شتى بقاع الأرض يقيمون أوقافاً كثيرة في بلدانهم الأصلية؛ ليعود ريعها إلى الحرمين الشريفين والمسجد الأقصى سواء أكان ذلك لعمارتها أم خدمتها أم الصرف على من يدرّس فيها أم صيانتها والاعتناء بها؛ بل بلغ الأمر إلى وقف قرى كاملة على الحرمين الشريفين في بعض الدول كما في مصر وبعض بلدان الشام، ومن ذلك «ما حظي به الحرمين الشريفان من اهتمام كبير من لدن مؤسسي الأوقاف من أهالي مصر على اختلاف انتماءاتهم الاجتماعية، وتباين أوضاعهم الاقتصادية، كما كانت للأوقاف المرصدة على الحرمين الشريفين إدارة مستقلة، وميزانية خاصة منفصلة عن ميزانية عموم الأوقاف في مصر إلى ما قبل سنة (1372هـ/1952م)، وكانت تلك الإدارة منذ بداياتها الأولى في عصر المماليك ذات طابع حكومي رسمي، وأضاف المؤلف أن آخر ميزانية مستقلة لأوقاف الحرمين كانت ميزانية عام 1952/1951م، والتي توضح أن مساحة الأراضي الزراعية الموقوفة على الحرمين كانت قد بلغت 6281 فداناً إضافة إلى الأعيان الموقوفة من المباني»⁽¹⁾. وحتى نتصور ضخامة تلك المساحة نشير إلى أن الفدان الواحد يساوي (4200م²)⁽²⁾.

وعلى كل حال فإن الشاهد هنا وجود الأوقاف بشكل مستمر عبر جميع العصور على المدينتين الشريفتين والحرمين الشريفين وأهلهم، ومما تجدر الإشارة إليه أن الوقف على المدينتين المقدستين لم يقتصر على السلاطين فحسب؛ بل امتد الوقف ليشمل زوجات السلاطين وحواشيهم، وبناتهم، ووزراءهم، وقادة الجيوش، وكذلك بعض أثرياء تلك الأوقات؛ حيث رصد أحد الباحثين وجود أكثر من (128) مائة وثمان وعشرين وثيقة وقفية إبان حكم المماليك من أرشيف دار الوثائق القومية ووزارة الأوقاف في مصر، وهي كما تضمنت الحجج الوقفية للسلاطين المماليك، فإنها تضمنت كذلك عدداً كبيراً من الحجج الوقفية لغيرهم.

ثم أوضح المؤلف أن الدولة العثمانية أنشأت في سنة (995هـ/1587م) وزارة خاصة بالحرمين الشريفين عُرفت باسم نظارة الحرمين، وكانت مهمتها إدارة الأوقاف الخاصة بالحرمين الشريفين؛ حيث كانت مداخيل الحرمين الشريفين من الأوقاف التي خارج المملكة العربية السعودية ضخمة جداً، وتراكمت من جراء تتابع الأوقاف على مر القرون السابقة، كما وصف ذلك الرحالة الفرنسي (ليون روش) الذي زار مكة المكرمة في عام (1257هـ/1841م).

(1) الأوقاف والسياسة في مصر، إبراهيم البيومي غانم، دار الشروق، القاهرة، 1988م، ص 189.

(2) ينظر: المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى وزملاؤه، مجمع اللغة العربية، القاهرة، 1409هـ/1989م، ص 677.

وقد ساعدت تلك الأوقاف -التي كانت خارج أراضي الحرمين الشريفين- على استقرار عدد من الجنسيات الأخرى من شتى بقاع الأرض في أرض الحرمين الشريفين، حيث وفرت لهم الأوقاف الدعم المادي المتواصل.

ولضخامة الأوقاف على الحرمين الشريفين قام أحد الباحثين برصد عددي للأعيان الموقوفة على الحرمين الشريفين في الجزائر في المرحلة العثمانية؛ فوجدها قد بلغت أكثر من (1537) وقفًا؛ منها: المنازل، والحوانيت، والمزارع، والمخابز، والطواحين، والفنادق؛ لذا فإنه ليس بمستغرب أن نجد من المؤرخين لمكة المكرمة مَنْ يقول: إن كل بيت في مكة المكرمة يصل إليه نصيب سنوي من تلك الأوقاف الكائنة خارج أراضي الحرمين، وبخاصة من مصر لدرجة أن هنالك أوقافًا مخصصة للبدو الذين يقيمون على طول طريق الحج؛ مخافة أن يتعرضوا لقوافل الحجاج بالسلب والنهب.

وأضاف المؤلف أن ريع الأوقاف يُرسل إلى الحرمين الشريفين مع الحجيج كل عام من مختلف مناطق العالم الإسلامي، بل بلغ الأمر أن يرسل الريع المتحصل من أوقاف الحرمين في مصر في سفينة خاصة تملكها إدارة الوقف في مصر كما في القرن الثاني عشر الهجري؛ حين كانت إدارة الوقف تملك مراكب خاصة بها، وفي القرن العاشر كان هناك سفيتان وَقَفَتَهما والدَةُ السلطان سليم الثاني وزوجة السلطان سليمان القانوني ضمن أوقاف ضخمة لها، وكانتا مخصصتين فقط لحمل غلات بعض القرى مما هو وَقِفَ على الحرمين الشريفين.

ومن المعلوم الآن أن الحكومة السعودية -في وقتنا الحاضر- قد تكفلت بالصرف الكامل على الحرمين الشريفين وشؤونهما، وتعميرهما، وفرشهما وصيانتهم، وتوسعتهم، عبر إدارة مستقلة مرتبطة بالملك مباشرة، وتحملت الدولة كل ذلك برصد ميزانية خاصة بها، كما أفادت من موارد أوقاف الحرمين القديمة في داخل المملكة، فأنشأت -وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف- الفنادق والعمارات السكنية الإنمائية على بعض الأراضي الموقوفة على الحرمين، إضافة إلى الريع المتوقع من (وقف الملك عبد العزيز للحرمين الشريفين) الذي أقيم جنوب المسجد الحرام فوق الجبل المسمى (بلبل) -مكان قلعة أجياد العسكرية- الذي وضع حجر أساسه عام (1423هـ/ 2002م)، ويُعدّ هذا الوقف أضخم وقف إسلامي على الأرض مساحةً وريعاً متوقعاً، إذ تبلغ مساحته أكثر من مليون وأربعمائة ألف متر مربع، ويتكون من عدد من الأبراج السكنية والفنادق ذوات الأدوار المتعددة.

وقد تقلصت الأوقاف وانحسرت حول المسجد الحرام أو المسجد النبوي الشريف بعد توسعة الحرمين الشريفين، وهذا فيما يخص الأوقاف القديمة؛ أما ما يخص إنشاء أوقاف جديدة؛ فلم تبق رغبة وتوجه نحو هذا لدى عامة الناس، وإن وُجد فلدى أفراد لا يتجاوزون عدد أصابع اليد الواحدة، وهذا الوضع هو المتوقع نتيجة لقيام الدولة السعودية بكل ما يحتاج إليه الحرمان الشريفان، وذلك بخلاف الوضع السابق.

ثم ذكر المؤلف -حفظه الله- كيف أن كثيراً من الأوقاف المرصودة للحرمين الشريفين خارج المملكة العربية السعودية قد زالت وهلكت وضاعت لعدة أسباب؛ من أبرزها عدم المتابعة من جانب، وعدم الحاجة إليها من جانب آخر، الأمر الذي استدعى في عام (1350هـ/ 1931م) إقرار نظام يُعنى بالمطالبة بأوقاف الحرمين الشريفين بالطرق الممكنة المشروعة في أي جهة كانت، وذلك بإنشاء جمعية مختصة بهذا الأمر مقرها مكة المكرمة والمدينة المنورة، سُميت (جمعية المطالبة بأوقاف الحرمين الشريفين)، حيث يتكون نظامها الأساسي من (22) مادة، وقد نشر في الصحف الصادرة في تلك المدة، ويؤكد نظامها أن غرض الجمعية خيرى محض ولا تتعاطى السياسة مطلقاً، ولها الحق في تعيين محامين وإيفاد مندوبين إلى الخارج، أو الاتصال بالجمعيات والهيئات الخيرية في الخارج لتحقيق مبتغاها، كما أن لها الحق في تشكيل فروع لها داخل المملكة، وينحصر عملها في تحصيل مبالغ تلك الأوقاف وإيصالها إلى مستحقيها بالاشتراك مع مديرية الأوقاف عند التوزيع.

وقد تكررت مناشدات رئيس الجمعية الشيخ/ عبدالله الشبيبي ودعوته لأصحاب أوقاف الحرمين الشريفين في الداخل والخارج إلى الوفاء بالأموال والحاصلات المستحقة عليهم لتقديمها لمن وُقِّعت أو حُبست عليهم، فقد كانت الصحف تنشر بين فينة وأخرى تلك المطالبات، فضلاً عن الطلب من الموسرين دعم الجمعية لتقوم بواجبها.

وفي الفصل الثالث ذكر المؤلف الأسباب التي أدت إلى اندثار أوقاف الحرمين خارج المملكة العربية السعودية وعلى رأسها الاستعمار الأجنبي، فقد كان المحتل يحرص -أول ما يحرص- على القضاء على الأوقاف، كما تسبب ضعف التوثيق وانعدام الصلة المكانية والإدارية والإشرافية -بين الوقف ومصرفه- في ضياع كثير من الحجج الوقفية؛ بسبب عدم توثيقها بشكل إداري منظم ومحفوظ في المحاكم أو غيرها من أوعية الحفظ، وكذا تلف تلك الوثائق بسبب احتفاظ أصحابها بها خوفاً من توثيقها وتسجيلها في المحاكم.

ولما كانت أوقاف الحرمين الشريفين من أكثر الأوقاف تمثيلاً في حجم الأوقاف الإسلامية، فمن الطبيعي أن يضيع قدر كبير من الأوقاف الخاصة بالحرمين الشريفين؛ فيما جرت العادة أن تجدد بعض الوثائق الوقفية في الماضي على رأس كل مائة عام، ويصاحب ذلك قراءتها في الجوامع، أو تكرار توقيع القضاة على الوثيقة الوقفية الخاصة بها؛ كما في وقفية صلاح الدين الأيوبي -رحمه الله- المؤرخة في سنة (585هـ / 1189م) فقد جرى توثيقها في المحكمة الشرعية في القدس، وقيدت في سجلات المحكمة في عام (1022هـ / 1613م)، وقبل ذلك كان القضاة المتعاقبون يضعون أختامهم على الوثيقة تأكيداً عليها والتزاماً بها؛ حيث رُصد خمسة عشر توقيعاً وختماً للقضاة على وثيقة صلاح الدين الأيوبي المذكورة في مائتي سنة.

ومن الأمثلة على ذلك -في الجزيرة العربية- وقفية الحاج (صحيح) التي كُتبت عام (774هـ / 1372م)، أي قبل أكثر من ستة قرون في بلدة (أشيقر) في منطقة نجد، وكانت هذه البلدة تسمى سابقاً (عكل)، وُجدت هذه الوقفية وأعيد كتابتها بعد دروسها أكثر من أربع مرات، وكانت آخر كتابة لها في عام (1299هـ / 1881م).

وعلى الرغم من أن محاولات إلغاء الوقف ليست بجديدة فإنها لم تتجاوز مستوى المحاولات، إذ تصدى لها العلماء وعرفلوها، ومن ذلك محاولات الظاهر بيبرس المتوفى في عام (676هـ / 1277م) حينما حاول تملك الأراضي الوقفية للدولة، بعد أن سلك مسلكاً خفياً لا يدل -في ظاهره- على فكرة الاستيلاء، وقد تصدى له العلماء وفي مقدمتهم الإمام النووي -رحمه الله- حتى كفَّ عن محاولته.

ولئن كانت هنالك محاولات متكررة لتعطيل الأوقاف أو نهبها من بعض ضعاف النفوس -ولم يكتب لها النجاح بفضل الله- فإن الأمر وصل إلى التنفيذ الفعلي في عهد حاكم مصر محمد علي، وذلك بعدما بذل جهوداً حثيثة للسيطرة على الأوقاف؛ لكنه عجز عن ذلك حتى أصدر أمراً بمنع الأوقاف كلها في عام (1262هـ / 1846م)، وقد نفذه بما في طاقته وإبان قدرته، ذلك أن القضاء في ذلك الوقت كان تحت سلطان الدولة العثمانية رأساً، وقد ضعفت قوة محمد علي في آخر الأمر ولم تقوَ على الوقوف أمام رغبة كثيرين في الأوقاف، وهذا الأمر خفف من الأوقاف حيناً ولم يمنعها نهائياً.

ثم استطرد المؤلف في بيان فساد بعض النظائر أو هلاكهم دون وجود من يخلفهم، أو تلاعب بعضهم الآخر بوثائق الوقف، أو السعي للاستيلاء عليه! كما ذكر المؤلف أن من أسباب ضياع الأوقاف أيضًا التأجير الطويل الأجل، أو ما يسمى (التحكير) أو (الحكر)، وهو ما يعرف في بعض المناطق من العالم الإسلامي - ومنه بعض دول الخليج - بـ (الصبرة).

وفي الفصل الرابع تطرق المؤلف إلى الحلول المقترحة للإفادة من أوقاف الحرمين الشريفين، ومن ذلك تطوير آلية توثيق الأوقاف؛ فإننا إذا استمررنا على طريقة الإثبات هذه - المعتمدة على الوثائق الورقية - فلا نظن أننا سنفلح كثيرًا في المحافظة على الأوقاف، وإعادة النظر فقهياً في موضوع التحكير. وفي هذا الشأن ينقل المؤلف عن بعض متأخري الفقهاء قولهم: «لا يجوز أكثر من سنة لثلاث يتخذ ملكاً بطول المدة فتندرس سمة الوقفية، ويتسم بسمة الملكية لكثرة الظلمة في زماننا وتغلبهم واستحلالهم»، وحث المؤلف على السعي لاسترداد ما يمكن استرداده من الأوقاف الموقوفة على الحرمين الشريفين، والتوسع في الإعلان عن جوائز مالية لمن يدلُّ على وقف خاص بالحرمين الشريفين، أو منح نسبة من قيمة الوقف لكل من يدلُّ على الوقف أو يكشف عنه، والدفع بسخاء في هذا المجال، والنظر في الأوقاف الصغيرة الموقوفة على الحرمين التي أصبحت لا تدرُّ دخلاً كافياً على نفسها لصيانتها، أو ريعاً كافياً لمن وقَّفت له؛ بحيث يدرس موضوع ضم الأوقاف الصغيرة بعضها إلى بعض، لتتمكن من القيام بمجموعها على نفسها، وتفعيل نظام مجلس الأوقاف الأعلى في المملكة العربية السعودية.

وبعد هذا الاستعراض في عجالة: يظهر جلياً من خلال الكتاب مدى الجهد العلمي المبذول من قبل المؤلف - حفظه الله - في تناول تلك القضية المهمة الخاصة بالأوقاف على الحرمين الشريفين خارج المملكة العربية السعودية وتسليط الضوء عليها، ويعدّ الكتاب - رغم صغر حجمه وتكثيف عبارته - منطلقاً ومرجعاً موجزاً للمهتمين بتلك القضية، ونواة للبحث عن الحلول المناسبة؛ حفظاً لأموال الوقف الإسلامي وتعظيم منفعتها، فالكتاب جدير بالقراءة ولا سيما للباحثين في مجال الوقف وعلومه وتاريخ المملكة العربية السعودية.

الأخبار والتغطيات



عقد ملتقى الأمانة العامة للأوقاف الثامن والعشرين

تحت الرعاية السامية لحضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح - حفظه الله ورعاه - وبحضور ممثل سموه، معالي وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية الدكتور محمد إبراهيم الوسمي، انطلقت فعاليات الملتقى الوقفي الثامن والعشرين للأمانة العامة للأوقاف يوم الاثنين الموافق السادس عشر من شهر فبراير الماضي في فندق الريجنسي، بمشاركة واسعة من قيادات ومسؤولي الجهات الحكومية والأهلية.

وفي كلمة ألقاها نيابةً عن سمو الأمير، أكد معالي الوزير الدكتور محمد إبراهيم الوسمي أن الوقف الكويتي يمثل ركيزة أساسية في مسيرة النهضة الوطنية، قائلاً: «إن ملتقى هذا العام يأتي لِيُسلط الضوء على دور الوقف في المجتمع الكويتي، وتمكينه من الإسهام الفاعل في تلبية احتياجاته، وترسيخ ثقافة الإصلاح والتراحم؛ تحقيقاً لمقاصد الواقفين وتعظيماً للأثر المجتمعي بما ينسجم مع رؤية دولة الكويت».

من جانبها، أوضحت السيدة م. جنان مسلم الزامل، الأمين العام للأمانة العامة للأوقاف بالتكليف، أن الملتقى سعى عبر برامجه ومحتواه التوثيقي إلى إبراز أثر الأوقاف الكويتية في دعم العمل الخيري المحلي، قائلة: «إننا في الأمانة نؤكد التزامنا بمواصلة تطوير العمل الوقفي والحفاظ على أمانة الواقفين، لا سيما من خلال مشاريع نوعية مثل مشروع إصلاح ذات البين، الذي يُظهر كيف يمكن للوقف أن يكون أداة استقرار وبناء مجتمعي شامل».

وقد تضمن الملتقى عرضاً توثيقياً ومعرضاً مصاحباً استعرض التاريخ المشرق للوقوف في سد احتياجات المجتمع وتلبية متطلباته عبر الأجيال، مؤكداً أن دولة الكويت ستظل دائماً منارةً للعطاء ورمزاً للتكافل الإنساني، بما يعكس عمق الشراكة بين الأمانة العامة للأوقاف ومختلف مؤسسات الدولة والمجتمع المدني لرفع كفاءة الإدارة وابتكار مبادرات أكثر تأثيراً واستدامة.

عقد اجتماع المجلس التنفيذي لمؤتمر وزراء أوقاف العالم الإسلامي

عُقد في الثاني من شهر أبريل عبر تقنية الاتصال المرئي؛ اجتماع المجلس التنفيذي لمؤتمر وزراء الأوقاف والشؤون الإسلامية في دول العالم الإسلامي برئاسة معالي وزير الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد بالمملكة العربية السعودية الدكتور عبد اللطيف آل الشيخ، وبمشاركة معالي وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية (رئيس مجلس شؤون الأوقاف)، الدكتور محمد إبراهيم الوسمي، والسيدة م. جنان مسلم الزامل، الأمين العام للأمانة العامة للأوقاف بالتكليف.

وفي تصريح له عقب الاجتماع، شدد الدكتور محمد الوسمي على أن المساس بأمن المنطقة واستقرارها هو مساسٌ بالمنظومة الإسلامية جمعاء، مشيراً إلى أن المجلس أعرب عن إدانته الشديدة للاعتداءات والإساءات الصادرة تجاه دول مجلس التعاون والمملكة الأردنية الهاشمية، معتبراً إيها مخالفةً صريحةً للمبادئ الإسلامية وقيم حسن الجوار.

وعلى صعيد تطوير العمل الوقفي، أشاد معاليه والسيدة م. جنان الزامل بالتوجهات الإستراتيجية التي أقرها الاجتماع، لا سيما ملف «الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا الحديثة في الوقف»، وورقة العمل الخاصة بدور الأوقاف في زيادة الناتج المحلي الإجمالي للدول الإسلامية. وأكد الجانب الكويتي حرص الأمانة العامة للأوقاف على توظيف الابتكار الرقمي والتحول الذكي لتعزيز التنمية الوقفية وتحقيق الاستفادة الاقتصادية، بما يجمع بين الأصالة والمعاصرة.

كما اطلع المشاركون على تجارب رائدة في المواصفات المعمارية والفنية لبناء المساجد وصيانتها، وتبادل الخبرات في تطوير مهام الأئمة والخطباء الدعوية، بما يخدم المجتمعات الإسلامية ويرسخ قيم الوسطية والاعتدال، ويسهم في تحقيق نهضة شاملة تركز على إرث الوقف الإسلامي العظيم.

الأمانة العامة للأوقاف تُطلق الموسم الثاني من مسابقة «مَفاز»

في خطوة رائدة تهدف إلى تجذير القيم الوقفية في نفوس الناشئة، أطلقت الأمانة العامة للأوقاف فعاليات الموسم الثاني من مسابقة «مَفاز» لنشر الوعي بالوقف والزكاة والعمل الخيري للعام الدراسي 2025-2026م، بالتعاون مع وزارة التربية وبيت الزكاة. وتستهدف المسابقة طلبة المرحلتين المتوسطة والثانوية، سعيًا لصناعة جيل يدرك أهمية التكافل الاجتماعي وأثر الوقف والزكاة في استدامة التنمية الوطنية.

وقد استُهلّت فعاليات هذا الموسم بعقد لقاءين تنويريين؛ عُقد الأول يوم الاثنين الموافق السادس والعشرين من شهر يناير الماضي في مركز التدريب للتوجيه الفني للغة العربية بمنطقة العاصمة التعليمية، بينما عُقد الثاني يوم الثلاثاء الموافق السابع والعشرين من الشهر ذاته في مدرسة شريفة الأمير بمنطقة الجھراء، تلاها المزيد من اللقاءات. وقدمت هذه اللقاءات عرضًا شموليًا للميدان التربوي حول مرتكزات وآليات التنافس التي تعتمد على الابتكار في طرح مفاهيم العمل الخيري.

وفي تصريح لها بهذه المناسبة، أكدت السيدة لينة فيصل بن صالح المطوع، مدير إدارة الدراسات والمعلومات والتوثيق بالأمانة العامة للأوقاف ورئيس اللجنة العليا للمسابقة، على الرؤية المستقبلية لهذا المشروع قائلة: «إنَّ مسابقة مَفاز تبلور رؤية وطنية طموحة لإعداد جيل يؤمن بالدور المحوري للوقف والزكاة كأدوات حضارية تحقق التنمية المستدامة، ونسعى من خلالها إلى تحويل المسابقة إلى مظلة وطنية شاملة تخدم كافة شرائح الطلبة في دولة الكويت، بما يضمن استدامة الأثر التربوي والقيمي ونشر ثقافة العطاء على أوسع نطاق ممكن في الوسط التعليمي».

كما أوضحت المطوع أنَّ المسابقة تمر بمراحل فرز دقيقة تعتمد معايير لغوية وتربوية صارمة، قائلة: «إنَّ رحلة المتسابقين تبدأ من صياغة المعايير الدقيقة للتقييم، وصولاً إلى الإشراف الميداني على كافة مراحل التصفيات، بما يكفل أعلى مستويات الشفافية والموضوعية؛ حيث تشمل المعايير تحكيم العروض التفاعلية والمحتوى الرقمي، لضمان تنويع النماذج الطلابية الأكثر إبداعاً وتألقاً».

من جانبها، أكدت السيدة م. جنان مسلم الزامل، الأمين العام للأمانة العامة للأوقاف بالتكليف، أنَّ المسابقة تهدف أيضًا إلى صقل مواهب الأبناء وتنمية مهاراتهم في اللغة العربية الفصحى؛ صياغةً وتحديثاً وإلقاءً، ليكونوا صوتاً فصيحاً يحمل رسالة الخير، مشيرةً إلى أنَّ التوسع الحالي ليشمل منطقتي العاصمة والجھراء يمثل حجر الزاوية لتعميم التجربة مستقبلاً على مستوى الدولة.

وقد أعربت اللجنة العليا عن شكرها وتقديرها لكافة الشركاء، وخصت بالذكر السيد ردعان شباب الهاجري، نائب رئيس اللجنة وممثل بيت الزكاة، والسيدة فوزية أحمد الفيلكاوي، مستشار اللجنة، والسيد طارق ياسر العنزي، مدير توجيه اللغة العربية بمنطقة العاصمة، تميماً لجهودهم المخلصة في إنجاح هذا المحفل القيمي الرائد، سائلة المولى - عز وجل - أن تظل دولة الكويت دائماً منارة للإنسانية وعنواناً للعطاء.

إصدار دليلي مشروع «المكنز» و«الكشافات»

في إنجاز معرفي نوعي يهدف إلى بناء بنية تحتية معلوماتية رصينة لقطاع الوقف، أصدرت الأمانة العامة للأوقاف دليلي مشروعها الرائدتين: «مكنز علوم الوقف» و«كشافات أدبيات الأوقاف». ويأتي هذا الإصدار ترسيخاً لمكانة دولة الكويت بصفتها «الدولة المنسقة لجهود الدول الإسلامية في مجال الوقف» على مستوى العالم الإسلامي، بموجب قرار مؤتمر وزراء الأوقاف المنعقد في جاكارتا سنة ألف وتسعمائة وسبع وتسعين ميلادياً.

وفي تصريح لها بهذه المناسبة، أكدت السيدة لينه فيصل بن صالح المطوع، مدير إدارة الدراسات والمعلومات والتوثيق بالأمانة العامة للأوقاف، أن إصدار دليلي المشروعين يمثل خطوة إستراتيجية لتمكين الباحثين والمختصين من استخدام هذه الأدوات المنهجية بكفاءة عالية، قائلة: «إن يد الخير حين تُعطي، تستوجب جهداً معرفياً منظماً؛ لذا يأتي مكنز علوم الوقف ليكون البوصلة التي تُؤخذ مصطلحات الوقف وتقننها، بينما تشكل كشافات أدبيات الأوقاف الذاكرة الشاملة التي تؤثّق ميراثنا العظيم، بما يدعم البحث العلمي ويُخلد أثر الوقف المديد».

وأوضحت المطوع أن «مكنز علوم الوقف» يعد أول مكنز عربي يتم تصميمه لضمان إيجاد لغة مشتركة موحدة في هذا المجال، وتسهيل عمليات البحث والاسترجاع الآلي للمعلومات. أما «كشافات أدبيات الأوقاف»، فهي مشروع بيلوجرافي ضخم يهدف إلى حصر وتكشيف الإنتاج الفكري الوقفي وتصنيفه وفقاً لأحدث المعايير الدولية، بما يضمن استمرارية العطاء المعرفي وربط الحاضر بالماضي.

يُذكر أن الأمانة العامة للأوقاف تواصل جهودها الحثيثة لتوفير قاعدة بيانات مرجعية موحدة ودقيقة، إيماناً منها بأن الوقف ليس مجرد كيان مادي أو عيني

موقوفة، بل هو إرثٌ روحيٌّ ومعرفيٌّ خالدٌ يمدُّ جسور العطاء بين الأجيال، ويُسهِّم في تحقيق النهضة الشاملة للمجتمعات الإسلامية.

مشاركة الأمانة العامة للأوقاف بجناح «مكتبة علوم الوقف» في مؤتمر جامعة الكويت

شاركت الأمانة العامة للأوقاف، ممثلةً بإدارة الدراسات والمعلومات والتوثيق «مكتبة علوم الوقف»، في فعاليات افتتاح المؤتمر الخامس للبحث العلمي بجامعة الكويت، والمعرض المصاحب له. وقد انطلق المؤتمر تحت عنوان «تعزيز التميز الأكاديمي من خلال البحوث البينية والابتكار»، برعاية وحضور معالي وزير التعليم العالي والبحث العلمي أ. د. نادر الجلال، وبمشاركة كوكبة من الأكاديميين والباحثين بمدينة صباح السالم الجامعية.

وفي تصريح لها بهذه المناسبة، أكدت السيدة لينه فيصل بن صالح المطوع، مدير إدارة الدراسات والمعلومات والتوثيق بالأمانة العامة للأوقاف، أن الأمانة حرصت على التواجد الفاعل من خلال جناح خاصٍّ استعرض باقةً من أحدث الإصدارات الوقفية والمصادر العلمية التي تدرج بها مكتبة علوم الوقف، قائلةً: «إنَّ مشاركتنا تأتي تأكيداً على دور الأمانة كجسرٍ يربطُ بين نتائج البحث العلمي والتطبيق العملي، وتماشياً مع رؤيتنا في ربط المخرجات البحثية باحتياجات التنمية المستدامة والابتكار».

وأوضحت المطوع أن تواجد الأمانة في المعرض المصاحب، الذي ضمَّ أربعمئة وثلاثين ملصقاً بحثياً، أتاح فرصةً ذهبيةً للباحثين للاطلاع على موارد وقفية تتسم بالأصالة والجودة، مشيدةً بمستوى التنظيم الذي شمل تكريم المبدعين من حملة براءات الاختراع. كما أشارت إلى متابعة الأمانة باهتمام للحلقات النقاشية الثرية، لا سيما تلك المتعلقة بالتحول الرقمي والبحوث البينية التي تخدم مستقبل العمل الوقفي وتطوير أدواته المعرفية.

إصدار كتاب أعمال «منتدى قضايا الوقف الفقهي الحادي عشر»

أعلنت الأمانة العامة للأوقاف، ممثلةً في إدارة الدراسات والمعلومات والتوثيق، عن أحدث إصداراتها العلمية المتمثلة في كتاب «أعمال منتدى قضايا الوقف الفقهي الحادي عشر» والذي صدر في ثلاثة أجزاء، إلى جانب إصدارها الجامع لقرارات وتوصيات كافة منتديات قضايا الوقف الفقهي من الدورة الأولى حتى الحادية عشرة.

وبهذه المناسبة، صرحت السيدة لينة فيصل بن صالح المطوع، مدير إدارة الدراسات والمعلومات والتوثيق وعضو اللجنة العلمية للمنتدى، أن الموسوعة الحديثة توثق أبحاث ومناقشات المنتدى الحادي عشر الذي عُقد في مدينة إسطنبول بالجمهورية التركية، بالتعاون مع الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية ورئاسة الشؤون الدينية التركية، في الفترة من 11 إلى 13 نوفمبر 2024م. مضيئةً أن الإصدار يقع في ثلاثة أجزاء تحوي 24 بحثاً علمياً محكّماً؛ تضمّن الجزء الأول منه كلمات الافتتاح والتعريف بالجهات المنظمة، وخُصّص لأبحاث الموضوع الأول الذي حمل عنوان: «توثيق الأوقاف.. رؤية شرعية معاصرة»، واستعرض الجزء الثاني أبحاث ومناقشات موضوع: «قواعد حوكمة المؤسسات الوقفية»، مع المناقشات والتعقيبات المصاحبة على أبحاث المنتدى ككل. أما الجزء الثالث فتناول أبحاث «معايير أولويات إنشاء الأوقاف»، بالإضافة إلى استعراض لورشة العمل المعنونة «إدارة الامتثال في مؤسسات الوقف»، والتي قدمها د. سامي الصلاحات.

كما أضافت المطوع أن الأمانة أفردت إصداراً خاصاً يجمع كافة القرارات والتوصيات الختامية لمنتدى قضايا الوقف الفقهية منذ دورتها الأولى حتى الحادية عشرة، ليكون مرجعاً شاملاً ومعتمداً ييسر الوصول إلى الحلول الفقهية المعاصرة التي قدمها نخبة من العلماء والمفكرين على مدار سنوات المسيرة العلمية للمشروع.

ويُعدّ «منتدى قضايا الوقف الفقهية» أحد المشروعات العلمية الرائدة التي تنفذها دولة الكويت بصفتها «الدولة المنسقة لجهود الدول الإسلامية في مجال الوقف» بموجب قرار مؤتمر وزراء أوقاف الدول الإسلامية المنعقد في «جاكرتا» عام 1997م. ويهدف المنتدى، الذي يُعقد كل عامين، إلى إحياء الاجتهاد في قضايا الأوقاف، وتأسيس نظرياته الفقهية، وتقديم الحلول المعاصرة للمشكلات التي تواجه المؤسسات الوقفية في مختلف أرجاء العالم الإسلامي.

وختاماً، أكدت المطوع أن هذه الإصدارات ونظيرها من مخرجات المشروعات الوقفية التي ترعاها أمانة الأوقاف تأتي تجسيداً حياً للدور الريادي الذي تضطلع به في إثراء حركة البحث العلمي والدراسات الوقفية التخصصية على مستوى العالم الإسلامي؛ تنفيذاً لمقتضيات مرسوم إنشاء الأمانة وإستراتيجيتها الهادفة إلى تعزيز الفكر الوقفي وتطويره، وبما يضمن تعظيم دور الوقف كرافدٍ تنمويٍّ مستدام، وتحويل نتاجه العلمي إلى واقع ملموس يعود بالنفع والخير على المجتمع، ويؤكد مكانة دولة الكويت في مسار البحث والاجتهاد الفقهي في قضايا الأوقاف المعاصرة.



الأمانة العامة للأوقاف تبحث تعزيز التعاون المشترك مع وفد جمعية الوقف الإسلامي باليابان

بحثت الأمانة العامة للأوقاف سبل تعزيز التعاون الدولي وآفاق العمل المشترك مع وفد جمعية الوقف الإسلامي باليابان، وذلك خلال استقبالها للوفد الزائر بحضور رئيس الصندوق الوقفي للدعوة والإغاثة، حيث أكدت الأمانة حرصها على دعم المبادرات الوقفية الرصينة التي تسهم في تنمية المجتمعات المسلمة عالمياً، ومد جسور التواصل مع المؤسسات الإسلامية حول العالم.

وقد شهد اللقاء نقاشاً مثمرًا تناول استعراض آليات العمل المعتمدة والإجراءات المنظمة لتقديم طلبات الدعم لدى الأمانة، بالإضافة إلى بحث فرص التعاون المستقبلي في مجالات العمل الوقفي والإغاثي، وتبادل الخبرات حول النماذج الوقفية المبتكرة وسبل تطويرها بما يضمن استدامة أثرها التنموي، وتأتي هذه الزيارة ترسيخاً للمكانة الريادية التي تبوأتها الأمانة العامة للأوقاف كمرجعية عالمية في هذا القطاع، وتجسيداً لرؤيتها الاستراتيجية في دعم العمل الخيري العابر للحدود، كما تعكس اهتمام الجمعية اليابانية باستلهاهم التجربة الكويتية المتميزة في إدارة الأوقاف وتطويرها.

وفي ختام اللقاء، شدد الجانبان على أهمية استمرار التنسيق المشترك بما يخدم الأهداف التنموية ويعزز كفاءة العمل المؤسسي الوقفي في اليابان استناداً إلى الخبرات العريقة للأمانة، نظراً لما يمثلها الوقف من ركيزة أساسية في نهضة المجتمعات واستقرارها، وبما يعزز من فاعلية المبادرات الوقفية الدولية.

انطلاق مسابقة الكويت الدولية لقصص الوقف من 12 مايو حتى 12 أغسطس 2026

أعلنت الأمانة العامة للأوقاف عن إطلاق الدورة السابعة من «مسابقة الكويت الدولية لتأليف قصص للأطفال في مجال الوقف والعمل الخيري والتطوعي»؛ والتي تعدّ أحد المشاريع الدولية الرائدة التي ترعاها أمانة الأوقاف ممثلة لدولة الكويت وفقاً لقرار المؤتمر السادس لوزراء أوقاف الدول الإسلامية (جاكرتا 1997م) الذي أقرّ تكليف دولة الكويت بتنسيق جهود الدول الإسلامية في مجال الوقف. كما تجسد المسابقة التزام الأمانة الراسخ بدعم المسيرة الإنسانية للوقف، وتحقيق إستراتيجيتها الرامية إلى تفعيل الدور الثقافي والتنموي للوقف في بناء المجتمع وتنمية الفرد.

وفي هذا السياق، أوضحت م. جنان مسلم الزامل، الأمين العام للأمانة العامة للأوقاف بالتكليف، أنّ المسابقة تفتح آفاقاً رحبة لترسيخ قيم العطاء والعمل التطوعي في نفوس الناشئة، وتعزز الثقافة الوقفية عبر قنوات تربوية شيقة تسهم في بناء شخصية الطفل وتنمية مهاراته؛ مشيرةً إلى أنّ الدورة الحالية تستهدف تأليف قصص موجهة للأطفال من عمر 9 وحتى 13 عاماً، وباب استقبال المشاركات سيكون إلكترونيًا لضمان أمن المعلومات وسلاسة إجراءات الفرز والتحكيم، وذلك ابتداءً من 12 مايو الجاري وحتى 12 أغسطس القادم عبر الموقع المطور للمسابقة :

<https://eservices.awqaf.org.kw/ChildStoryCompetition>

كما أشارت الأمين العام إلى أنّ اللائحة الجديدة (2026/ 2027) شهدت تحديثات جوهرية لتعزيز الشفافية والأصالة؛ من أبرزها الحظر القاطع لاستخدام أدوات الذكاء الاصطناعي التوليدي في التأليف، مع قصر مدة استغلال الأمانة للعمل على 5 سنوات فقط، ليحفظ المؤلف بعدها بكامل حقوقه، كما تم استحداث نظام «القوائم» (الطويلة والقصيرة) وجائزة تشجيعية بقيمة 1000 دولار أمريكي مخصصة للمشاركين من الجنسية الكويتية، دعمًا وتوثيقًا للمواهب الوطنية.

واختتمت م. جنان الزامل تصريحها بالتنويه إلى الجوائز القيمة التي رصدتها الأمانة للفائزين الثلاثة الأوائل (10,000 و 6,000 و 3,000 دولار أمريكي على التوالي)، داعيةً المبدعين في الكويت والعالم للمشاركة في هذا المحفل الذي يلتزم بأعلى معايير السرية والنزاهة لضمان وصول نتاج أدبي هادف يثري مكتبة الطفل العربي؛ كما وجهت الشكر والتقدير لفريق العمل من إدارة الدراسات والمعلومات والتوثيق على جهودهم المخلصة، معربةً عن تمنياتها لأمانة الأوقاف ولدولة الكويت بدوام الازدهار والرفعة في ظل القيادة الحكيمة والرعاية السامية لحضرة صاحب السمو أمير البلاد - حفظه الله ورعاه.